وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Wednesday, 15 May, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار الطاقـة

صراحة

وزارة الطاقة توقّع مذكرة تفاهم مع شركة شباب مجتمعي الوقفية

وقعت وزارة الطاقة توقّع مذكرة تفاهم مع شركة شباب مجتمعي الوقفية؛ بهدف تمكين قدرات الشباب في مجال الطاقة بالمملكة.

وتدعم مذكرة التفاهم التي وقّعتها وزارة الطاقة مع شركة شباب مجتمعي الوقفية، تنمية قدرات الشباب في المملكة، وتعزيز إنتاجيتهم وابتكاراتهم في مجال الطاقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يرتفع وسط توقعات متشددة للإمدادات وتحسن الطلب

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء إذ يبدو أن التوازن بين العرض والطلب يتجه نحو التضييق بفعل تعطل العمليات وقوة الطلب وتخفيضات طوعية للإنتاج، ومع ترقب المستثمرين لمحركات جديدة، بما في ذلك مؤشرات التضخم الأميركية القادمة والتقرير الشهري من منظمة البلدان المصدرة للبترول هذا الأسبوع. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 11 سنتا إلى 83.47 دولارا للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسعة سنتات إلى 79.21 دولارا للبرميل. استقرت العقود القياسية على ارتفاع يوم الاثنين وسط علامات على تحسن الطلب في الولايات المتحدة والصين، أكبر مستهلكين للنفط في العالم. وتوقعت مجموعة سائقي السيارات الأميركية ارتفاع الرحلات البرية في عيد العمال خلال عطلة نهاية الأسبوع الطويلة من 25 إلى 27 مايو إلى أعلى مستوى منذ عام 2000، في حين أظهرت البيانات الصينية خلال عطلة نهاية الأسبوع ارتفاع أسعار المستهلكين للشهر الثالث على التوالي.

وقال يب جون رونغ، استراتيجي السوق لدى مجموعة آي جي المالية: "ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف خلال الليل لكنها ظلت في نمط ثبات واسع النطاق خلال الأسبوع الماضي، مع استمرار بعض التحفظات في الفترة التي سبقت بيانات التضخم الأميركية القادمة". ويترقب المستثمرون بيانات مؤشر أسعار المستهلك الأميركي المقرر صدورها يوم الأربعاء بحثا عن أدلة حول الموعد الذي سيفكر فيه مجلس الاحتياطي الاتحادي في خفض أسعار الفائدة، وهو ما قد يحفز النمو الاقتصادي وبالتالي الطلب على النفط. وقال رونغ: "قبل ذلك، سيكون تقرير أوبك الشهري عن النفط موضع التركيز لتقديم أي تحديثات بشأن الطلب العالمي على النفط، مع بعض الأنظار على ما إذا كانت التوجيهات المتفائلة السابقة حول موسم السفر الصيفي ستستمر". ومن المقرر صدور أحدث تقرير شهري لأوبك عن سوق النفط في وقت لاحق يوم الثلاثاء.

وتراقب السوق أيضًا حرائق الغابات في غرب كندا النائي والتي قد تعطل إمدادات النفط في البلاد. وتسابق فرق الإطفاء يوم الاثنين لاحتواء حريق واحد في كولومبيا البريطانية واثنين في ألبرتا بالقرب من قلب صناعة الرمال النفطية في البلاد. وقال محللو جولدمان ساكس في مذكرة: "انتشار حرائق الغابات في الرمال النفطية في ألبرتا يفرض مخاطر سلبية على توقعاتنا البناءة للإنتاج في كندا، حيث أدت الحرائق الضخمة في نفس المنطقة قبل ثماني سنوات إلى توقف مؤقت لإنتاج أكثر من مليون برميل يوميا من النفط"، ولم يتم الإبلاغ عن أي اضطرابات تشغيلية. لكن أليكس هودز، المحلل في شركة ستون إكس للسمسرة في الطاقة، قال إن الطاقة الإنتاجية لكندا البالغة 3.3 ملايين برميل يوميا "من المرجح جدا أن تتأثر". وواصل السوق أيضًا الرد على التعليقات المتفائلة من وزير النفط العراقي، حيان عبدالغني، خلال عطلة نهاية الأسبوع، وفقًا لمذكرة من محللي بنك إيه ان زد. وقال عبدالغني يوم الأحد إن العراق سيلتزم بتخفيضات الإنتاج الطوعية التي توصلت إليها أوبك+، والتي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وروسيا ومنتجين آخرين من خارج أوبك

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في اجتماعها المقبل في الأول من يونيو. وهذا عكس المسار عن تصريحاته يوم السبت بأن العراق أجرى ما يكفي من التخفيضات الطوعية ولن يوافق على أي تخفيضات جديدة في الإنتاج. وبحسب محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، لتواصل مكاسبها من الجلسة السابقة حيث أعطت الصين، أكبر مستورد، إشارات واضحة حول خططها للتحفيز المالي، في حين اقتربت حرائق الغابات في كندا بشكل خطير من مراكز النفط في البلاد. ومع ذلك، فقد تم إعاقة المكاسب الأكبر بسبب ترقب بيانات التضخم الرئيسة في الولايات المتحدة، والتي من المرجح أن تأخذ في الاعتبار توقعات أسعار الفائدة. واحتفظ الدولار بمكاسبه الأخيرة، مما فرض ضغوطا أيضا على أسواق النفط. وقالت وزارة المالية الصينية يوم الاثنين إنها تخطط لبدء جمع تريليون يوان (138 مليار دولار) من خلال إصدار سندات طال انتظاره هذا الأسبوع. ويهدف الإصدار في الأساس إلى تحفيز الجوانب الرئيسة للاقتصاد الصيني المتباطئ، وسوف يستلزم إصدار سندات حكومية خاصة بآجال تتراوح بين 20 إلى 50 عاماً.

وقال الوزراء الصينيون إن السندات ستستخدم لدعم النمو الاقتصادي البطيء، وسيتم نشرها في القطاعات الرئيسة بما في ذلك البنية التحتية. وبينما أرسلت السلطات الصينية البرقية إلى حد كبير إلى الإصدار، فإن تأكيده ما زال يؤخذ في الاعتبار في بعض التفاؤل بشأن تحسن الظروف الاقتصادية في أكبر مستورد للنفط في العالم. وجاء إصدار السندات بعد أن أثارت قراءات التضخم المختلطة خلال عطلة نهاية الأسبوع بعض المخاوف بشأن التعافي الاقتصادي المستدام في الصين. وبينما ارتفع التضخم الاستهلاكي، انكمش تضخم المنتجين للشهر التاسع عشر على التوالي. وانتشرت حرائق الغابات الكبرى في جميع أنحاء غرب كندا، مما يمثل احتمالية انقطاع إمدادات النفط والغاز الكندية، خاصة مع اقترابها من مركز نفطي رئيس. وتم وضع سكان فورت ماكموري، ألبرتا، في حالة تأهب بعد أن شهدت المقاطعة حريقين غابات "شديدين". وتعد المدينة أقرب مستوطنة لأكبر عمليات استخراج الرمال النفطية في كندا، وقد تعرضت في عام 2016 لأضرار جسيمة بسبب حرائق الغابات. ومع ذلك، ساعدت الأمطار في المنطقة على تقليل التهديد المباشر من الحرائق، على الرغم من أن السكان ما زالوا في حالة تأهب. ويمثل أي تفاقم في حرائق الغابات احتمال انقطاع الإمدادات في صناعة النفط والغاز الضخمة في كندا، والتي تعد جزءًا رئيسيًا من أسواق النفط الخام في أميركا الشمالية. وانخفضت واردات الصين من النفط في أبريل مقارنة بالشهر السابق، وإن كان بشكل طفيف. كما كانت ثابتة إلى حد كبير مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث تكافح البلاد مع التعافي الاقتصادي البطيء بعد فيروس كورونا. وسيظل العرض العالمي يمثل مشكلة قبل اجتماع يونيو حزيران لمنظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها، وهي مجموعة من المنتجين الرئيسين المعروفة باسم أوبك +. وقال جولدمان ساكس، في مذكرة، إنه لم يعد يتوقع أن تتراجع أوبك+ جزئيًا عن تخفيضات الإنتاج الطوعية الأخيرة الشهر المقبل، متوقعًا أن تظل إمدادات المملكة العربية السعودية من النفط الخام ثابتة عند 9 ملايين برميل يوميًا في يوليو، مقارنة بتقديراتها السابقة لـ 9.2 مليون برميل يوميا.

وقال فيل فلين، كبير محللي الطاقة في مجموعة برايس فيوتشرز: "إذا كنت تتساءل عن السبب وراء تدهور ثقة المستهلك الأميركي إلى هذا الحد، فما عليك إلا أن تنظر إلى النفط والبنزين". وارتفع سعر النفط بنسبة 8.7 % عما كان عليه قبل عام. وتظل تكلفة البنزين أعلى، حتى مع استهلاك المستهلكين له بشكل أقل. ووفقًا لجمعية السيارات الأميركية، تبلغ تكلفة البنزين العادي الخالي من الرصاص 3619 دولارًا للغالون مقارنة بـ 3.537 دولارًا للغالون قبل عام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يأتي ذلك فيما ذكرت إدارة معلومات الطاقة أنه خلال الأسابيع الأربعة الماضية، بلغ متوسط الطلب على البنزين 8.6 مليون برميل يوميًا، بانخفاض بنسبة 4.0 % عن نفس الفترة من العام الماضي. وبينما نتوقع أن نشهد ارتفاعًا في الطلب مع ارتفاع درجة حرارة الطقس، فمن الواضح أن المستهلكين يشعرون بمزيد من الضغط بسبب السياسات التضخمية التي تنتهجها الحكومة.

ويحاول النفط الوصول إلى القاع بينما يتطلع إلى ما ينبغي أن يكون سوقًا ضيقًا للغاية على مستوى العالم. يجب أن يكون الطلب على النفط قريبًا جدًا من مستوى قياسي حتى لو بدا أننا نتعثر قليلاً هنا في الولايات المتحدة.

وكان لسياسات الطاقة الخضراء التي تنتهجها إدارة بايدن دور كبير في رفع تكلفة النفط والبنزين. لقد أدت سياساتهم إلى تثبيط الاستثمار في الغاز، لكن الإفراط في التنظيم والتهديدات ضد صناعة النفط والغاز ستؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية.

وعلق فيلين بالقول "يمكنك منح إعفاءات ضريبية للسيارات الكهربائية، لكن لا يمكنك إجبار الناس على شرائها، وإن حجم الأموال التي تنزفها شركات صناعة السيارات الأميركية بالسيارات الكهربائية يكاد يكون مذهلاً". وانتقلت صناعة السيارات إلى السيارات الكهربائية فقط لأن إدارة بايدن وعدت بإعانات ضخمة، وحتى مع الإعانات الحكومية الضخمة، لا يمكنك بيع منتج أقل جودة. ويدرك معظم الأميركيين أن السيارة الكهربائية غير عملية بالنسبة لاحتياجاتهم. ولا تزال إدارة بايدن ترفض التراجع عن خيال السيارة الكهربائية.

وتخسر شركات صناعة السيارات الأميركية الكثير من الأموال على السيارات الكهربائية، والخطة الوحيدة لإدارة بايدن هي محاولة فرض عقوبات على السيارات الكهربائية الصينية. وأفادت مصادر أميركية أن "جو بايدن سيضاعف التعريفات الجمركية على السيارات الكهربائية الصينية أربع مرات وسيزيد بشكل حاد الرسوم المفروضة على الصناعات الرئيسية الأخرى هذا الأسبوع.

وسيقوم بايدن برفع أو إضافة الرسوم الجمركية في القطاعات المستهدفة بعد ما يقرب من عامين من المراجعة وإن إجمالي التعريفة الجمركية على المركبات الكهربائية الصينية سترتفع إلى 102.5 % من 27.5 %.=

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"أوبك" تصدر أول تقرير لتوقعات الطلب على "أوبك+" ومختصون: التفاؤل يحيط بسوق النفط

الاقتصادية

أصدرت منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، أول تقرير شهري بعد اعتماد طلب أوبك+ بشكل أساسي، متوقعة بقاء نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2024 دون تغيير على نطاق واسع عن تقييم الشهر الماضي عند 2.2 مليون برميل يوميا.

وقال التقرير، إنه كانت هناك بعض التعديلات الصعودية الطفيفة على بيانات الربع الأول من عام 2024، بما في ذلك التعديل الصعودي الطفيف في بيانات الأمريكتين والصين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بسبب أداء أفضل من المتوقع في الطلب على النفط في الربع الأول من 2024.

وأوضح أنه تم تعويض هذه الزيادة من خلال المراجعة الهبوطية لمنطقة الشرق الأوسط في الربعين الثاني والثالث من عام 2024، بسبب توقعات انخفاض طفيف في هذين الربعين.

وفي السياق، قال مسؤولون في شركات طاقة لـ"الاقتصادية"، إن التفاؤل يحيط بالأسواق مع صدور بيانات جديدة عن طلب أوبك + بحسب تقرير أوبك الشهري لأول مرة، متوقعين قوة الطلب على النفط في الصيف.

وذكر بيل فارين مدير شركة "بتروليوم بوليسي" البريطانية المتخصصة في الدراسات النفطية، أنه من المتوقع أن يكون الطلب العالمي على النفط في الصيف قويا بسبب توقعات ارتفاع استهلاك وقود وسائل النقل والقيادة خلال العطلات.

فيما قال سيفين شيميل مدير شركة "في جي أندستري" الألمانية، إن التفاؤل يحيط بالأسواق مع صدور بيانات الطلب النفطي في تقرير أوبك الشهري، رغم أن أوبك تركت توقعاتها لنمو الطلب دون تغيير لهذا العام والعام المقبل، لافتا إلى أن معدل نمو الطلب المتوقع يبلغ 2.2 مليون برميل يوميا لهذا العام مع نمو 1.8 مليون برميل يوميا العام المقبل.

من ناحيته، ذكر ماركوس كروج كبير محللي شركة "ايه كنترول" لأبحاث النفط والغاز، أنه إذا لم تقدم أوبك+ على تقليص تخفيضات الإنتاج الطوعية الحالية في يوليو -وهو المرجح –، يتوقع أن يظل الطلب على النفط قويا في الربعين الثاني والثالث ما يقدم المزيد من الدعم للسوق.

وبالعودة إلى تقرير أوبك، فقد رجح أن ينمو الطلب لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0.3 مليون برميل يوميا والدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو مليوني برميل في اليوم، متوقعا أن يستمر نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2025 عند 1.8 مليون برميل يوميا، على أساس سنوي، دون تغيير عن تقييم الشهر السابق.

وعزز التقرير توقعات أن تنمو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.1 مليون برميل يوميا على أساس سنوي، في حين من المتوقع أن يرتفع الطلب في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 1.7 مليون برميل يوميا.

وبخصوص إمدادات النفط العالمية، أفاد التقرير بأن توريد السوائل غير تحالف أوبك + (أي توريد السوائل من الدول غير الأعضاء في إعلان التعاون) سجل 1.2 مليون برميل يوميا في عام 2024، دون تغيير عن تقييم الشهر السابق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتوقع أن تكون الولايات المتحدة وكندا والبرازيل والنرويج هي المحركات الرئيسة للنمو، لافتا إلى أنه في عام 2025 ستكون إمدادات خارج أوبك + تمثل أبرز الزيادات.

ورجح أن يصل نمو العرض إلى 1.1 مليون برميل يوميا دون تغيير على نطاق واسع عن تقييم الشهر السابق ويقود النمو بشكل رئيس الولايات المتحدة والبرازيل وكندا والنرويج.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

"أنابيب العربية" تفوز بعقد توريد أنابيب لـ "أرامكو" بقيمة 107 مليون ريال

وقعت شركة العربية للأنابيب عقدا لتوريد أنابيب لصالح أرامكو السعودية بقيمة تقدر بنحو 107 مليون ريال.

وحسب بيان للشركة على موقع "تداول"، تصل مدة العقد 10 أشهر، وسينعكس الأثر المالي في الربع الأول والثاني من عام 2025.

وتمثل قيمة العقد نحو 10% من إيرادات الشركة في العام الماضي، البالغة 1.07 مليار ريال.

ونمت أرباح الشركة 11% في الربع الأول على أساس سنوي، لتسجل 54.8 مليون ريال.

ويعد العقد المعلن عنه اليوم الثاني مع "أرامكو" خلال العام الجاري، حيث وقعت في فبراير عقدا بتوريد أنابيب بقيمة 108 مليون ريال.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ارتفاع النفط وسط مخاوف من تأثر إنتاج كندا وتراجع المخزونات الأمريكية

الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط في التعاملات المبكرة اليوم مع تهديد حرائق غابات كبيرة لمنطقة الرمال النفطية في كندا وتوقع السوق تراجع مخزونات النفط الخام والبنزين الأمريكية في وقت لاحق اليوم.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 0.4 % إلى 82.71 دولار للبرميل. وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 0.5 % إلى 78.39 دولار للبرميل.

وكان حريق غابات ضخم يقترب من فورت ماكموري، مركز صناعة الرمال النفطية في كندا، حيث يبلغ إنتاجها نحو 3.3 مليون برميل يوميا، أو ثلثي إجمالي إنتاج البلاد، وطُلب من الآلاف في الضواحي الإخلاء.

في غضون ذلك، ارتفعت أسعار المنتجين في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في أبريل. وفي حين أن احتمال خفض أسعار الفائدة بات أقل تأكيدا، قال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول إنه لا يزال من غير المرجح أن يضطر البنك إلى رفع أسعار الفائدة أكثر.

ومن المنتظر صدور بيانات أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بالإضافة إلى بيانات مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة اليوم الأربعاء. ونقلت مصادر في السوق عن أرقام معهد البترول الأمريكي أمس الثلاثاء قولها إن مخزونات النفط الخام والبنزين الأمريكية انخفضت الأسبوع الماضي.

وقالت المصادر التي طلبت عدم الكشف عن هويتها إن أرقام معهد البترول الأمريكي أظهرت انخفاض مخزونات الخام 3.104 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 10 مايو أيار. وتراجعت مخزونات البنزين 1.269 مليون برميل، وارتفعت مخزونات نواتج التقطير 673 ألف برميل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إنجاز 40 % من المرحلة الأولى لمشروع الربط الكهربائي بين السعودية ومصر

الاقتصادية

أنجزت السعودية ومصر نحو 40 % من المرحلة الأولى لمشروع الربط الكهربائي بينهما، على أن ستكتمل المرحلة في منتصف 2025، وذلك لتوليد 1500 ميغاواط، بحسب ما ذكرته المهندسة صباح مشالي رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية المصرية لنقل الكهرباء.

وتوقعت المهندسة مشالي على هامش الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية للسوق العربية المشتركة التابعة للجامعة العربية المنعقد بالدمام، الانتهاء من المرحلة الثانية من مشروع الربط الكهربائي بين بلادها والسعودية بنهاية 2025 لتوليد ثلاثة الاف ميغاواط.

وأشارت إلى أن الربط بين البلدين سيسهل عملية الربط مع بقية دول الخليج من خلال هيئة الربط الكهربائي الخليجي.

من جانبه، أشار أمجد الرواشدة مدير عام الشركة الوطنية للكهرباء بالأردن، خلال الاجتماع نفسه، إلى انتهاء دراسات الربط الكهربائي بلاده والسعودية والتوقيع قريبا، مبينا أن الأردن اتخذت خطوات جادة ايضا لمشروع الربط الكهربائي مع مصر.

بدوره، أكد الدكتور محمد زكريا رئيس فريق البنك الدولي، دعم البنك لمشروع السوق العربية المشتركة للكهرباء، مشيرا إلى أن تمويل دراسات انشاء السوق يتم عبر وضع آليات اقتصادية للتبادل التجاري لسوق الطاقة، مما يتطلب دراسات تفصيلية وتحليلية ودراسات اقتصادية، مشيرا إلى استعداد البنك الدائم لتمويل مشاريع الربط الكهربائي في الدول.

من جهته، قال المهندس أحمد الابراهيم، الرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي الخليجي، أن المرحلة الجديدة لمشاريع الطاقة تتطلب المواءمة مع قواعد السوق خاصة مع دخول الطاقة المتجددة بأنواعها في هذه المنظومة تأثيرها الكبير، رغم أنها لازالت محدودة وتمثل 5% من مجمل الطاقة.

وأوضح أن الهيئة تعمل في هذه المرحلة على تنويع منتجات الطاقة والخدمات المساندة وموازنة السوق بهدف تحفيز السوق لمنتجات أخرى في المستقبل.

ولفت إلى أن مشروع الربط الكهربائي مع العراق فتح آفاق واسعة للربط مع شبكات أخرى في افريقيا وأوروبا، مبينا بأن حاجة العراق المستمرة للكهرباء أكدت نجاح المشروع، مبينا أنه سيتم تصدير الطاقة الى العراق بشكل منتظم ومستمر، إلى جانب تحول العراق الى منصة متقدمة للربط مع شبكات أخرى.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

"أوبك" تتمسك بتوقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2024

أبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) اليوم الثلاثاء على توقعاتها بنمو قوي نسبيا للطلب العالمي على النفط في 2024، وقالت إن هناك فرصة لأن يكون أداء الاقتصاد العالمي أفضل من المتوقع هذا العام.

وقالت المنظمة في تقريرها الشهري إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بمقدار 2.25 مليون برميل يوميا في 2024، وبواقع 1.85 مليون برميل يوميا في 2025.
ولم تغير المنظمة أيا من توقعاتها عن الشهر الماضي.

وهذا هو التقرير الأخير قبل اجتماع تحالف أوبك+ المقرر عقده في الأول من يونيو لتنسيق سياسة الإنتاج.

وتعبر أوبك عن تفاؤلها بشأن التوقعات الاقتصادية.

وقالت في التقرير "رغم بعض الاحتمالات الهبوطية، فإن الزخم المستمر الذي لوحظ منذ بداية العام قد يوفر اتجاها صعوديا إضافيا لنمو الاقتصاد العالمي في 2024 وما بعده".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

نائب رئيس الوزراء البريطاني: سنتعاون مع السعودية في الهيدروجين الأخضر والكربون والطاقة المتجددة

شدد نائب رئيس الوزراء البريطاني، أوليفر دودن، على أن بلاده ملتزمة بتعزيز العلاقة العسكرية والأمنية وتطويرها بشكل وثيق مع السعودية؛ لمعالجة التهديدات الإقليمية، وضمان قدر أكبر من الاستقرار في المنطقة. كلام دودن جاء في الوقت الذي يترأس فيه وفداً تجارياً ضخماً ضم أكثر من 400 شخص، بوصفه أكبر وفد تجاري بريطاني يشارك في فعالية «المستقبل العظيم» في الرياض.

وقال دودن، في حواره مع «الشرق الأوسط»: «اتفقنا على تعزيز التعاون في مجالات مثل الهيدروجين الأخضر والنظيف، واحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS). ونحن حريصون على بذل مزيد من الجهود معاً في البحث والابتكار في مجال الطاقة المتجددة».

وأشار نائب رئيس الوزراء البريطاني إلى أن السعودية تمثل اختباراً لعديد من الابتكارات التي ستغير حياة الجميع، من الطاقة النظيفة إلى أنماط الحياة الصحية، كاشفاً عن اتفاقية جديدة تعزز الالتزام المشترك بمزيد من الاستثمارات مع السعودية. وقال دودن، إن «السعودية تحتل المرتبة العشرين بين أكبر أسواق التصدير في المملكة المتحدة، بإجمالي صادرات بقيمة 11.7 مليار جنيه إسترليني خلال الأرباع الأربعة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023»، منوهاً بتوقيع 40 اتفاقية للتعاون الثنائي بمجال التعليم العالي.

وأشار إلى أن السعودية، أصبحت موطناً لبعض أكبر المبادرات في العالم، بما في ذلك 5 مشروعات عملاقة كبرى، تستثمر أكثر من 3 تريليونات دولار بحلول عام 2030، مؤكداً أن بلاده لا تتوقف عند دعم «رؤية السعودية 2030» فقط، بل تريد أن تكون جزءاً منها.

وفيما يلي تفاصيل الحوار:

ما الذي تأمل في تحقيقه من فعالية «المستقبل العظيم (GREAT FUTURES)» في الرياض... وما أهميته؟

- أعتقد بأن واحدة من أكثر القصص غير العادية في عالمنا في الوقت الحالي هي التحول الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المملكة. أصبحت السعودية الآن موطناً لبعض أكبر المبادرات في العالم، بما في ذلك 5 مشروعات ضخمة كبرى، تستثمر أكثر من 3 تريليونات دولار بحلول عام 2030، وكلها تتلخص في «رؤية 2030». إن بريطانيا لا تقف عند تأييد «الرؤية» فحسب، بل تريد أن تكون جزءاً منها.

ولهذا السبب أقود وفداً تجارياً قوياً يضم أكثر من 400 شخص، وهو أكبر وفد تجاري بريطاني على الإطلاق إلى السعودية. وسوف ينضم إليّ قادة الصناعة في المملكة المتحدة من الخدمات المالية والأعمال والثقافة. لقد جئنا لتعزيز التعاون بين مملكتينا، وتأمين الاستثمار المشترك عبر القطاعات الحيوية للخدمات المالية والأعمال والتعليم والثقافة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضاف: «أشارك مع الوزير القصبي في رئاسة (مجلس الشراكة الاستراتيجية) بين المملكة المتحدة والسعودية، الذي تأسس عام 2018 لتعزيز العلاقات بين مملكتينا. ومن خلال هذه الشراكة، حققنا كثيراً بالفعل، وهناك مزيد في المستقبل».

وستكون قمة «المستقبل العظيم» التي تستمر يومين بمثابة منتدى للمناقشات المستمرة حول مزيد من الاستثمارات في عديد من القطاعات، بما في ذلك المعادن الحيوية والتكنولوجيا المتطورة، بالإضافة إلى اتفاقية التجارة الحرة المخطط لها بين المملكة المتحدة ومجلس التعاون الخليجي.

ولم تعد هذه الحملة التي تستمر عاماً كاملاً مجرد رؤية، بل هي خطة عمل تفخر المملكة المتحدة بكونها شريكاً رئيسياً في دعمها.

وأضاف: «إن ذلك يوضح التزام المملكة المتحدة بدعم التحول في السعودية، ويعدّ أيضاً آليةً لتعزيز وجود الشركات البريطانية في المملكة وتسريع الروابط التجارية الحيوية التي تجعل علاقتنا قيّمة للغاية. وبريطانيا هي الشريك الأمثل للمساعدة في تحقيق طموحاتها الضخمة».

وما نأمل أن نفعله أيضاً هو زيادة التجارة الثنائية بين البلدين من 17 مليار جنيه إسترليني اليوم إلى 30 مليار جنيه إسترليني بحلول عام 2030.

ما الذي ستعلنه في فعالية «المستقبل العظيم»؟

- تظهر الأرقام الجديدة أن الاستثمار السعودي الداخلي في المملكة المتحدة، ربما تجاوز 16.8 مليار جنيه إسترليني منذ عام 2017، ومن المتوقع أن يستفيد شمال شرق إنجلترا من استثمارات سعودية بقيمة 3 مليارات جنيه إسترليني تدعم 2000 وظيفة في هذه المناطق.

علاوة على هذه الأرقام الجديدة، سأعلن مجموعة من الاستثمارات الجديدة بين المملكتين، في قطاعات تشمل الخدمات المالية، والتعليم، والثقافة، وغيرها.

وعلى وجه التحديد، ستوقّع المملكة المتحدة مذكرة تفاهم محدثة، مع السعودية لتجديد الالتزام المشترك بمزيد من الاستثمارات. ونتوقع شراكات جديدة بين الجامعات البريطانية والسعودية. وتمثل الشراكة الجديدة موجة من المؤسسات التي تتوسع في المنطقة، حيث تم توقيع 40 شراكة للتعليم العالي بين المملكتين حتى الآن.

كذلك، اتفقنا مع الجانب السعودي، على تعزيز التعاون في مجالات مثل الهيدروجين الأخضر والنظيف، واحتجاز الكربون وتخزينه (CCUS). ونحن حريصون على بذل مزيد من الجهود معاً في البحث والابتكار في مجال الطاقة المتجددة، إذ تعد السعودية بمثابة اختبار لكثير من الابتكارات التي ستغير حياتنا جميعاً، من الطاقة النظيفة إلى أنماط الحياة الصحية.

لماذا تعدّ ممارسة الأعمال التجارية أسهل في المملكة العربية السعودية؟

- لدينا روابط تجارية قوية وممارسات تجارية راسخة. تحتل السعودية المرتبة العشرين بين أكبر أسواق التصدير في المملكة المتحدة بإجمالي صادرات بقيمة 11.7 مليار جنيه إسترليني على مدار الأرباع الأربعة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هذه الشراكة هي في الواقع طريق ذات اتجاهين. نفتح أسواقنا لبعضنا بعضاً، بحيث تتدفق الاستثمارات والصادرات والسياحة والتعاون في كلا الاتجاهين.

في ظل التوجه السعودي للاستثمار الثقافي... ما تقييمك للعلا التي تنوي زيارتها؟

- بصفتي وزيراً سابقاً للثقافة، أرى أن التبادل الثقافي يمثل أحد أكثر مجالات التعاون إثارةً، وأنا متشوق لرؤية روعة العلا، التي سمعت عنها كثيراً.

سأزور هذه المدينة الجميلة ذات الأهمية العالمية للإعلان المتوقع عن مزيد من الشراكات الثقافية بين المملكتين.

أصبحت ممارسة الأعمال التجارية في المملكة المتحدة الآن أصعب من أي وقت مضى بسبب النظام التنظيمي فيها... ما تعليقك؟

من المهم أن نؤكد أن قانون الأمن الوطني والاستثمار في المملكة المتحدة سوف يدافع دائماً بحماس عن الأسواق المفتوحة، مع الاعتراف بأن الغالبية العظمى من الاستثمارات الداخلية مفيدة للغاية. ولكن إلى جانب انفتاحنا على الاستثمار، تحتاج الحكومة أيضاً إلى بذل العناية الواجبة في القطاعات الحساسة، لإدارة أمننا القومي. ومن المهم أن أذكر أن قانون الأمن القومي والاستثمار، يمنحنا الأدوات اللازمة للقيام بذلك. هدفنا هو تمكين الاستثمارات حيثما أمكننا ذلك، مع توفير الحماية المناسبة في بعض الأحيان.

ماذا تعني العلاقة البريطانية - السعودية بالنسبة للاستقرار في المنطقة؟

- تتمتع المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية بعلاقة تاريخية عميقة، تقوم على تاريخ طويل من العمل معاً دبلوماسياً، وعلاقة عسكرية وأمنية وثيقة، وروابط اقتصادية وتجارية قوية. وهذه العلاقة مهمة في الحفاظ على كيفية عملنا معاً وتطويرها لمواجهة التهديدات الإقليمية، وضمان قدر أكبر من الاستقرار في المنطقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أمريكا ترفع رسوم سيارات الصين الكهربائية 3 أضعاف

عكاظ

أعلن البيت الأبيض زيادة الرسوم الجمركية على واردات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع الصينية بقيمة 18 مليار دولار، التي تشمل مختلف الصناعات، بما في ذلك السيارات الكهربائية والبطاريات وأشباه الموصلات والصُلب والألمنيوم والمعادن النادرة والخلايا الشمسية ورافعات السفن والمنتجات الطبية.

وكشف البيت الأبيض أمس (الثلاثاء)، أنه سيتم رفع الرسوم على استيراد أشباه الموصلات من 25% إلى 50%، مشيرا إلى أن الصين تغرق الأسواق العالمية بصادرات منخفضة السعر بشكل مصطنع.

وستقفز الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية من 25% إلى 100% (3 أضعاف) بدءاً من هذا العام، إلى جانب زيادات للمكونات ذات الصلة مثل البطاريات.

كما سترتفع الرسوم الجمركية على بعض منتجات الصُلب والألمنيوم من 7.5% لتصل إلى 25% هذا العام؛ بهدف مواجهة القدرة الفائضة للصين في هذه الصناعات.

وستزيد الرسوم الجمركية على أشباه الموصلات من 25% إلى 50% بحلول عام 2025، في ظل المخاوف من حصة السوق المتزايدة والتوسع السريع للقدرات الإنتاجية في الصين.

وستخضع المعادن النادرة أيضا لرسوم جمركية، مع زيادة الرسوم من 0 إلى 25% هذا العام 2024.

كما ستشهد الخلايا الشمسية، ورافعات السفن، والمنتجات الطبية مثل الحُقن والإبر، رسوماً جمركية كبيرة تصل لضعف أو حتى أربعة أضعاف المعدلات، في بعض الحالات.

وتؤكد توجيهات الرئيس جو بايدن بزيادة الرسوم الجمركية، على موقف أمريكا الحازم ضد ما تعتبره الإدارة الأمريكية ممارسات تجارية غير عادلة، وتهدف إلى حماية الصناعات الأمريكية والعمال الأمريكيين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ماذا يعني تعثر حقل غاز "أفروديت" لكل من مصر وإسرائيل وأوروبا؟

اندبندنت

تعول مصر على المشروع ضمن خطط التحول إلى مركز إقليمي لتجارة الغاز، ويمثل لأوروبا فرصة لسد احتياجاتها بعد وقف الإمدادات الروسية يواجه مشروع تطوير حقل غاز "أفروديت" قبالة سواحل قبرص حالاً من عدم اليقين بعد رفض وزارة الطاقة القبرصية أحدث خطة تطوير محسنة قدمت للحقل، مما يربك حسابات الأطراف المشاركة في ملكية المشروع والمعولين عليه في سد حاجة الأسواق، في وقت كان ينظر إلى الحقل الذي يعد أحد أكبر اكتشافات الغاز في المياه العميقة على مستوى العالم، لاحتوائه على ما يقدر بنحو 125 مليار متر مكعب (4.4 تريليون قدم مكعبة) من الغاز، باعتباره ثمرة تعاون مستقبلي مشترك بين قبرص وإسرائيل ومصر في مجال الغاز، وداعم للأخيرة في مشروع تحولها إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة، وتعول عليه أوروبا لسد جانب من احتياجاتها الغازية، بعد وقف إمدادات موسكو في 2022. منذ اكتشاف "أفروديت" - وهو الأول من بين عدد من اكتشافات الغاز الكبيرة قبالة سواحل قبرص - في أواخر عام 2011 في المنطقة رقم 12 التي تبعد 170 كيلومتراً جنوب ليماسول في قبرص، و30 كيلومتراً شمال غربي حقل غاز "ليفياثان" الإسرائيلي، وهو في مواجهة مع عديد من العراقيل التي تؤخر تطويره على النحو المستهدف، بداية من النزاع القبرصي - الإسرائيلي على ملكية الحقل، وتباطؤ أعمال التطوير التي كانت تستهدف بدء إنتاج الحقل بحلول 2027، وربطه بالبنية التحتية المصرية عبر أنابيب، بهدف تسييله وإعادة تصديره.

شكوك في مسار الإنتاج

وفي نوفمبر (تشرين الثاني) 2019 منحت حكومة قبرص الشركاء ترخيص إنتاج مدة 25 عاماً، مع خيار تمديد المدة 10 سنوات أخرى، إلى جانب الموافقة على مخطط تطوير الخزان، وتتوزع ملكية الحقل الغازي العملاق بين شركة "نيوميد إنرجي الإسرائيلية" بحصة قدرها 30 في المئة، في مقابل 35 في المئة لكل من شركتي "شيفرون الأميركية" و"شل الهولندية".

لكن أحدث ما يبعث على الشكوك حيال المشروع العملاق، الرفض الأخير لوزارة الطاقة القبرصية مقترح شركة "شيفرون الأميركية" لتطوير الحقل، وطلب الوزارة تعديلات أخرى، وهو ما ينذر بتأخير الإنتاج.

حال من عدم اليقين

تشير مذكرة لـ"ستاندرد آند بورز" إلى أن المفاوضات الأخيرة في شأن "أفروديت"، التي استمرت منذ أغسطس (آب) من العام الماضي على خلفية رفض الحكومة القبرصية خطة تطوير "شيفرون" المنقحة للحقل، قبل أن تتوصل وزارة الطاقة القبرصية في ديسمبر (كانون الأول) من العام الماضي إلى "تفاهم جديد" في شأن أعمال التطوير، تواجه الآن رفضاً جديداً من الوزارة، مما يعزز حال عدم اليقين حول المشروع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي بيانها الصادر في الثاني من مايو (أيار) الجاري، قالت وزارة الطاقة القبرصية إن "شيفرون قدمت مقترحاً لتحسين خطة التطوير المعتمدة في الـ29 من مارس (آذار) الماضي بعد أن منحت موعداً نهائياً في نهاية مارس لتقديمه. بعد تقييم دقيق بالتعاون مع مستشاري جمهورية قبرص، تحتاج الخطة إلى تحسينات إضافية، لذلك يقترح وزير الطاقة في رسالته إلى شيفرون بتاريخ الـ30 من أبريل (نيسان) الماضي، اتخاذ إجراءات محددة مستهدفة خلال الأشهر الستة المقبلة". في المقابل قالت "شيفرون" إنها لا تزال تفخر بشراكتها مع قبرص في المنطقة البحرية رقم 12، وأنها تقدر العلاقة مع الحكومة والأطراف الآخرين، متعهدة بالعمل على مواصلة تطوير المشروع، بالنظر إلى أهميته لصالح قبرص ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والأسواق الأوروبية وغيرها من الأسواق الدولية".

نقطة الخلاف الحقيقية

وتحدث تقرير "ستاندرد آند بورز" عن تركز النزاع الأخير على اقتراح "شيفرون الأميركية" بأن يكون هناك بنية تحتية أقل في الحقل، مما كان متصوراً في خطة التطوير الأصلية لـ"نوبل إنرجي" الشريك السابق في الحقل قبل بيع حصته لـ"شيفرون" في عام 2020، إذ كانت تعتمد خطة التطوير الأولى للحقل في عام 2019 على إنشاء خمس آبار ووحدة إنتاج عائمة (FPU) للحقل، في حين تقترح خطة "شيفرون" المنقحة في البداية على ثلاث آبار إنتاجية فقط سيجرى ربطها بمنشآت المعالجة البحرية العميقة التابعة لشركة "شل" في غرب الدلتا قبالة سواحل مصر، إذ يمكن نقل الغاز عبر الأنابيب إلى السوق المصرية أو منشأة "شل" للغاز الطبيعي المسال في إدكو لإعادة تصديره، فيما رفضت قبرص هذا الاقتراح المعدل، بحجة أن هناك حاجة إلى وحدة FPU وخمس آبار للاستغلال المستقبلي لاحتياطات الحقل لصالح البلاد.

وتكشف شركة "نيوميد إنرجي الإسرائيلية" عن أن شركاء "أفروديت" يعتزمون دراسة الآثار المترتبة في الرسالة الواردة من الحكومة القبرصية و"مسارات العمل الممكنة المتاحة لهم"، مشيرة إلى أن الشركاء مطالبون في خطاب الوزارة "بالتأكيد كتابياً على موافقتهم غير المشروطة لبدء أداء التصميم الهندسي الأمامي في غضون ستة أشهر من تاريخ الخطاب".

"مسألة وقت فقط"

وفي ديسمبر الماضي قال وزير الطاقة القبرصي جورج باباناستاسيو إن تأجيل مخطط تطوير الحقل "مسألة وقت فقط" حتى تتخذ القرارات النهائية لبدء الأعمال، وإن الهدف يظل الحصول على الغاز من "أفروديت" بحلول نهاية عام 2027. وتأتي المواجهة في شأن حقل "أفروديت" في وقت يواصل الاتحاد الأوروبي التعامل مع موردي الغاز البديلين من أجل تعويض فقدان الغاز الروسي بعد الحرب الأوكرانية، وهو ما ترتب عليه رفع أسعار الغاز إلى مستويات قياسية في صيف عام 2022، ومن شأن تأخير تطوير الحقل أيضاً تأجيل الخطط التي كانت تعول عليها مصر لنقل الغاز المنتج من الحقل لإسالته، مما يهدد بنسف آمال القاهرة في الحصول على الغاز، في وقت تراجع إنتاج الأخيرة على نحو ملحوظ، بخاصة المنتج من حقل "ظهر".

كان من المخطط له، نقل الغاز المستخرج من حقل "أفروديت" عبر أنابيب إلى مصر خلال الفترة من 2027 إلى 2028، بحسب ما صرح به وزير الطاقة القبرصي، في فبراير (شباط) الماضي، مؤكداً اهتمام بلاده بتصدير الغاز عبر مصر وتفهمها حاجة السوق المصرية لاستقبال جزء من إنتاج الحقل، في ظل ما تملكه الأخيرة من بنية تحتية جاهزة، لكن ثمة شكوك تحيط بقدرة الشركاء على الاتفاق حول خطة تطوير الحقل، والمضي نحو مسار الإنتاج بحلول الزمن المستهدف.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

اتفاق مصري - قبرصي

كانت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية وقعت في فبراير 2015 مذكرة تفاهم مع وزارة الطاقة القبرصية، لتسهيل التعاون في هذا القطاع، قبل أن يوقعان في سبتمبر (أيلول) من عام 2018، اتفاقاً ملزماً لنقل غاز حقل "أفروديت" لمصانع الإسالة في مصر لإسالته وإعادة تصديره، في وقت تقدر كلفة إنشاء خط الأنابيب اللازم لنقل الغاز من قبرص إلى مصر بما يراوح ما بين 800 إلى مليار دولار.

وتعمل مصر على مخطط لتحويل البلاد إلى مركز إقليمي لتجارة الغاز في حوض المتوسط، عبر استيراد الغاز المكتشف في دول شرق المتوسط من أجل إسالته وإعادة تصديره للأسواق العالمية، بخاصة أوروبا، في صورة غاز مسال.

تراجع إنتاج القاهرة من الغاز

بالنسبة إلى مصر، ليس هناك أسوأ من تعثر إنتاج الحقل القبرصي، بخاصة بعد تراجع إنتاج القاهرة من الغاز الطبيعي إلى نحو 5.5 مليار قدم مكعبة يومياً في الوقت الراهن، من 7.2 مليار قدم مكعبة في عام 2021، وبعد أربعة أعوام فقط من تحقيقها اكتفاء ذاتياً أغناها عن استيراد الغاز عام 2018، وهو ما ينعكس بطريقة أو بأخرى على خطط التحول إلى مركز إقليمي لتجارة الغاز، فيما يقول متخصصون ومسؤولون سابقون في حديث لـ"اندبندنت عربية" إن امتلاك مصر للبنية التحتية اللازمة لاستيراد وتسييل الغاز لإعادة تصديره يكفي لتحقيق الهدف المنشود بتحويل القاهرة إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الغاز، لكن مع تعثر أعمال تطوير "أفروديت" تظل المخاوف قائمة من تأثر الخطط المصرية بهذه المستجدات الأخيرة.

وبينما وقع الاتحاد الأوروبي في يونيو (حزيران) من عام 2022 مع كل من مصر وإسرائيل اتفاقاً لتصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي إلى أوروبا عبر مصر، في وقت تسعى كتلة اليورو إلى سد جزء من احتياجاتها من الغاز عبر إمداداته من شرق المتوسط ضمن خطة لتعويض جزء من واردات الغاز الروسي، فإن آخر ما ترغب أوروبا في سماعه هو تواصل تعثر أعمال التطوير في الحقل الغازي العملاق، مما يجعلها تحت ضغوط تدبير ما يلزمها من الغاز المسال.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

إنتاج أوبك النفطي في أبريل يهبط ٤٨ ألف برميل يوميًا بقيادة ٣ دول

انخفض إنتاج أوبك النفطي في أبريل/نيسان 2024، بنحو 48 ألف برميل يوميًا، للمرة الأولى في 3 أشهر، مع استمرار التخفيضات الطوعية من جانب السعودية، وسياسة تحالف أوبك+ لخفض الإمدادات، وفق تقرير حصلت وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن) على نسخة منه. وأظهر التقرير الشهري الصادر عن منظمة الدول المصدرة للنفط، اليوم الثلاثاء 14 مايو/أيار 2024، هبوط إجمالي إنتاج النفط الدول الأعضاء الـ12 لدى أوبك إلى 26.575 مليون برميل يوميًا خلال الشهر الماضي، مقابل 26.623 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار 2024.

وجاء هبوط إنتاج أوبك النفطي في أبريل/نيسان، مع سريان اتفاق تحالف أوبك+ الخاص بخفض الإمدادات بمقدار مليوني برميل يوميًا منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وحتى نهاية 2024، فضلًا عن التخفيضات الطوعية الأخرى المعلنة من بعض دول التحالف.

وتُطبّق 8 دول من تحالف أوبك+ بقيادة السعودية، تخفيضات طوعية للإمدادات تصل إلى 2.2 مليون برميل يوميًا، منذ يناير/كانون الثاني 2024 حتى نهاية يونيو/حزيران المقبل. ومن جهة أخرى، انخفض إنتاج تحالف أوبك+ من النفط الخام بنحو 246 ألف برميل يوميًا خلال الشهر الماضي، ليصل الإجمالي إلى 41.020 مليون برميل يوميًا، وهي المرة الأولى التي تعلن فيها أوبك إجمالي إنتاج التحالف في تقاريرها الشهرية.

إنتاج أوبك النفطي في أبريل 2024

انخفض إنتاج أوبك النفطي في أبريل/نيسان 2024، من جانب 5 دول، بقيادة نيجيريا والعراق وفنزويلا، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وهبط إنتاج نيجيريا من الخام بنحو 46 ألف برميل يوميًا خلال الشهر الماضي، ليصل إلى 1.354 مليون برميل يوميًا.

وشهد العراق انخفاض إنتاجه النفطي بمقدار 32 ألف برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 4.181 مليون برميل يوميًا.

كما تراجع إنتاج النفط في فنزويلا بنحو 13 ألف برميل يوميًا، ليصل إلى 809 آلاف برميل يوميًا، وهبط -أيضًا- إنتاج غينيا الاستوائية والغابون بمقدار 9 آلاف و1000 برميل يوميًا على التوالي.

ويستعرض الجدول التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، إنتاج دول أوبك من النفط الخام وفقًا لتقديرات شركات المراقبة

ارتفاع الإنتاج من 7 دول

صعد إنتاج أوبك النفطي في أبريل/نيسان 2024، من جانب 7 دول، على رأسها، الكونغو وإيران، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة. وارتفع إنتاج الكونغو من النفط الخام بنحو 21 ألف برميل يوميًا، ليصل الإجمالي عند 271 ألف برميل يوميًا خلال الشهر الماضي، كما زاد إنتاج إيران بمقدار 14 ألفًا، ليسجل 3.212 مليون برميل يوميًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وصعد إنتاج ليبيا والكويت بنحو 8 آلاف و6 آلاف برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 1.179 مليونًا و2.436 مليون برميل يوميًا على التوالي.

كما ارتفع إنتاج الإمارات والسعودية من النفط بمقدار 4 آلاف و2000 برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 2.930 مليونًا و9.029 مليون برميل يوميًا على التوالي خلال الشهر الماضي.

وصعد إنتاج الجزائر من النفط الخام بنحو 1000 برميل يوميًا خلال الشهر الماضي، ليصل إلى 909 آلاف برميل يوميًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أمير القصيم يرأس اجتماعًا لمناقشة برامج مشاريع وزارة الطاقة

المدينة

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم ، بمكتبه اليوم، مساعد وزير الطاقة لشؤون البترول والغاز المهندس محمد بن عبدالرحمن البراهيم ، بحضور عدد من المسؤولين والجهات المعنية.

وأشاد سموه خلال اللقاء بما توليه القيادة الرشيدة - أعزها الله - من اهتمام كبير في دعم قطاع الطاقة عبر منظومة متكاملة من البرامج والخطط التنموية ، تسهم في تعظيم هذا القطاع الحيوي والمهم في اقتصاد الوطن ، مشيداً بدور الوزارة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 نحو ريادة عالمية في قطاع الطاقة بمختلف مجالاته.

كما رأس سمو أمير منطقة القصيم اجتماعاً لاستعرض ومناقشة جهود وزارة الطاقة وبرامجها بالتعاون مع الجهات المعنية مما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

متى تكشف دول أوبك+ عن تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية؟ تقرير يجيب

الطاقة

تترقب أسواق النفط قرار 8 دول في تحالف أوبك+ بشأن تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية، وسط انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة بصورة ملحوظة. كانت دول التحالف الـ8 -بقيادة السعودية- قد أعلنت تنفيذ خفض طوعي لإنتاج النفط بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا في الربع الأول من عام 2024، ثم مُدّدت هذه التخفيضات حتى الربع الثاني من العام، نظرًا إلى استمرار حالة عدم اليقين.

وأكدت دول التحالف أن تخفيضات الإنتاج الطوعية تهدف إلى الحفاظ على توازن أسواق النفط واستقرارها، في ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية، مشددة على أنها ستعمل على إعادة كميات الخفض الإضافية تدريجيًا، وفقًا لظروف السوق.

وتوقع تقرير حديث -حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه- أن تكشف دول تحالف أوبك+ تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية لمدّة 3 أشهر على الأقل، قبل الاجتماع العادي الذي سيُعقد في 1 يونيو/حزيران 2024.

سياسة إنتاج أوبك+ المقبلة

ذكر التقرير -الذي أصدره بنك الاستثمار السويسري "يو بي إس"- أنه من المرجح أن يكون لانخفاض مخزونات النفط بأقل من التوقعات في الأسابيع الأخيرة، وبقاء أسعار الفائدة الأميركية مرتفعة لمدّة أطول، تأثير في سياسة أوبك+ الاستباقية والوقائية والاحترازية.

وتوقع أن تمدد الدول الأعضاء الـ8 التي لديها تخفيضات طوعية في الإنتاج لمدّة 3 أشهر على الأقل، على موعد انعقاد الاجتماع المقبل في يونيو/حزيران، ومن المرجح أن يأتي ذلك من خلال بيانات كل دولة على حدة.

وكتب محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري، جيوفاني ستانوفو: "في اجتماع يونيو/حزيران، نتوقع أن تراجع المجموعة التقييمات من المصادر الـ3 المستقلة حول الطاقة الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء".

وتابع ستانوفو -الذي أعدّ التقرير-: "كما حدث في العام الماضي (2023)، من الممكن أن تجري الدول الأعضاء مناقشات مع الشركات الـ3، إذا كانت لديها وجهة نظر مختلفة".

وستكون الطاقة الإنتاجية الجديدة أداة مهمة لبدء المحادثات حول تمديد إعلان التعاون، المقرر حاليًا أن ينتهي في نهاية العام الجاري (2024)، بحسب التقرير الذي اطّلعت منصة الطاقة المتخصصة على تفاصيله.

وجاء في التقرير: "نظرًا إلى أن تحالف أوبك+ موجود ليبقى في توجيه سوق النفط، نتوقع أن تعلن المجموعة تمديدًا بسقوف الإنتاج الجديدة في وقت ما خلال عام 2024".

واحتفظ التقرير بتوقعات إيجابية متواضعة لأسعار النفط الخام خلال الأشهر المقبلة، مدعومة بالطلب الصحي والجهود التي تبذلها دول أوبك+ للحفاظ على توازن سوق النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتوقع بنك يو بي إس السويسري، أن يُتداول خام برنت عند 91 دولارًا للبرميل في يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول، و87 دولارًا للبرميل في ديسمبر/كانون الأول.

انخفاض إنتاج أوبك النفطي في أبريل

في سياقٍ آخر، انخفض إنتاج أوبك النفطي في أبريل/نيسان 2024، بنحو 48 ألف برميل يوميًا، للمرة الأولى في 3 أشهر، من جانب 5 دول، بقيادة نيجيريا والعراق وفنزويلا، وفق تقرير حصلت وحدة أبحاث الطاقة (ومقرّها واشنطن) على نسخة منه.

وبلغ إجمالي إنتاج النفط الدول الأعضاء الـ12 لدى أوبك إلى 26.575 مليون برميل يوميًا خلال الشهر الماضي، مقارنةً بـ26.623 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار 2024، بحسب ما جاء في التقرير الشهري الصادر عن منظمة الدول المصدرة للنفط، اليوم الثلاثاء (14 مايو/أيار 2024).

وجاء هبوط إنتاج أوبك النفطي في أبريل/نيسان، مع سريان اتفاق تحالف أوبك+ الخاص بخفض الإمدادات بمقدار مليوني برميل يوميًا منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وحتى نهاية 2024، فضلًا عن التخفيضات الطوعية الأخرى المعلنة من بعض دول التحالف.

ومن جهة أخرى، انخفض إنتاج تحالف أوبك+ من النفط الخام بنحو 246 ألف برميل يوميًا خلال الشهر الماضي، ليصل الإجمالي إلى 41.020 مليون برميل يوميًا، وهي المرة الأولى التي تعلن فيها أوبك إجمالي إنتاج التحالف في تقاريرها الشهرية.

توقعات الطلب على النفط

حافظت منظمة أوبك على توقعات الطلب على النفط في 2024 و2025 دون تغيير، كما ثبّتت تقديرات المعروض من خارج دول تحالف أوبك+.

وعلى أساس ربع سنوي، تشير توقعات الطلب على النفط إلى أنه سيبلغ أعلى مستوى له خلال الربع الأخير من 2024 عند 105.61 مليون برميل يوميًا، وفق التقرير الشهري الذي حصلت وحدة أبحاث الطاقة على نسخة منه.

وثبّتت أوبك توقعات نمو الطلب على النفط في 2024 عند 2.25 مليون برميل يوميًا، ليظلّ الإجمالي المتوقع عند مستوى قياسي يبلغ 104.46 مليون برميل يوميًا.

وأوضح التقرير أن معظم نمو الطلب العالمي على النفط في 2024 سيأتي من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.98 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 58.44 مليون برميل يوميًا.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- توقعات أوبك لنمو الطلب على النفط في 2024 ومن المتوقع أن تمثّل الصين وحدها 0.71 مليون برميل يوميًا من النمو العالمي، بعد تعديل تقديراتها بالرفع عن الشهر الماضي (0.68 مليونًا).

وتقدّر أوبك نمو الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0.27 مليون برميل يوميًا خلال 2024، ليصل الإجمالي إلى المتوسط لنحو 46.02 مليون برميل يوميًا.

وفي العام المقبل (2025)، تتوقع منظمة الدول المصدرة للنفط نمو الطلب على النفط بنحو 1.85 مليون برميل يوميًا، دون تغيير عن توقعات الشهر الماضي، ليصل الإجمالي إلى 106.31 مليون برميل يوميًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

مصافي التكرير الأسيوية تتجه إلى الأميركتين بسبب أرامكو.. ما القصة؟

قال كاتب أميركي، إن مصافي التكرير الأسيوية تتجه إلى شراء النفط الخام من الأميركتين، وخاصة الولايات المتحدة والبرازيل، بسبب انخفاض الأسعار مقارنة بالنفط الخليجي والسعودي على وجه التحديد.

وقال محلل شؤون السلع والطاقة في آسيا كلايد راسل، إن أرباح تكرير برميل النفط في آسيا انخفضت إلى أدنى مستوى في 7 أشهر.

ووفق متابعة منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإن تلك المصافي تعاني من ارتفاع أسعار النفط بصورة أكبر من أسعار المشتقات النفطية، كما تبيع شركة أرامكو السعودية الخام لعملائها الأسيويين بسعر أعلى من متوسط عمان دبي بـ2.90 دولارًا للبرميل.

أرباح مصافي التكرير الأسيوية

غالبًا ما يعتمد العديد من مصافي التكرير الأسيوية على النفط المتوسط إلى الثقيل، الذي يأتي -عادةً- من الخليج، لكن أسعاره أصبحت باهظة مؤخرًا.

ويقول الكاتب كلايد راسل، إن المصافي تلقّت "ضربة مزدوجة" من ارتفاع الأسعار في السعودية، وهي المصدّر الأكبر ومقرر الأسعار لمعظم النفط الشرق أوسطي، كما أن السعودية ما زالت أكبر مصدّر لواردات آسيا من النفط الخام.

وبلغ هامش ربح مصفاة تكرير سنغافورية تقليدية من برميل خام دبي المرجعي 2.27 دولارًا للبرميل يوم أمس الإثنين (13 مايو/أيار 2024)، نزولًا من 2.69 دولارًا يوم 10 مايو/أيار.

وذلك هو أدنى مستوى منذ 20 أكتوبر/تشرين الأول (2023)، ويمثّل انخفاضًا بنسبة 77% عن 9.91 دولارًا للبرميل المسجلة في 13 فبراير/شباط (2024).

تزامن ذلك مع تراجع الطلب في مصافي التكرير الأسيوية على بعض المنتجات المكررة، ومنها الديزل المستعمل في الصناعة والنقل، بحسب مقال الكاتب الذي نشرته وكالة رويترز.

وتقلّصت هوامش أرباح المصافي الأسيوية -أيضًا- جراء ارتفاع أسعار النفط الخام بوتيرة أسرع من المشتقات النفطية؛ إذ صعدت العقود الآجلة لخام برنت المرجعي إلى 92.18 دولارًا للبرميل يوم 12 أبريل/نيسان لتنخفض اليوم الثلاثاء 14 مايو/أيار إلى 83.48 دولارًا للبرميل، مقارنة بـ72.29 دولارًا للبرميل في 13 ديسمبر/كانون الأول (أدنى مستوى في 6 أشهر).

يُضاف إلى ذلك الزيادة في أسعار البيع الرسمية (OSP) للنفط السعودي إلى آسيا.

وأعلنت شركة أرامكو رفع أسعار بيع الخام العربي الخفيف للشحنات تسليم يونيو/حزيران بمقدار 0.90 دولارًا للبرميل، إلى 2.90 دولارًا فوق متوسط أسعار سلطنة عمان/دبي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يزيد ذلك على علاوة قدرها دولاران في مايو/أيار؛ ما يرفع العلاوة لأعلى مستوى منذ يناير/كانون الثاني (2024).

النفط السعودي

أشار الكاتب كلايد راسل إلى دلائل على محاولة مصافي التكرير الأسيوية للحدّ من مشتريات الخام السعودي.

ولفت إلى بيانات شركة "إل إس إي جي" للأبحاث (LSEG) التي رصدت هبوط واردات آسيا من النفط السعودي إلى 4.88 مليون برميل يوميًا في أبريل/نيسان، انخفاضًا من 5.07 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار، و5.5 مليون برميل يوميًا في فبراير/شباط.

وكشف مسؤولون مطّلعون أن هذا الاتجاه ربما يستمر خلال الأشهر المقبلة؛ إذ من المتوقع أن تخفض مصافي التكرير الصينية مشترياتها في يونيو/حزيران بمقدار 5.8 مليون برميل، مقارنة بـ45 مليون برميل في مايو/أيار.

والصين هي أكبر مستورد للنفط السعودي في آسيا، لكن حصة روسيا ارتفعت بسبب الحسومات التي تقدّمها موسكو، بعد العقوبات الغربية نتيجة الحرب على أوكرانيا.

النفط الأميركي والبرازيلي

حلّت واردات النفط من الولايات المتحدة والبرازيل -إلى حدّ كبير- محل النفط السعودي المتّجه إلى آسيا، وفق بيانات شركة "إل إس إي جي".

وارتفعت واردات آسيا من الولايات المتحدة إلى 1.67 مليون برميل يوميًا في أبريل/نيسان، بزيادة عن 1.40 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار، و1.16 مليون برميل يوميًا في فبراير شباط.

كما من المتوقع أن تسجل واردات آسيا من النفط الأميركي رقمًا قياسيًا في مايو/أيار، يصل إلى 1.76 مليون برميل يوميًا.

وبالنسبة للنفط البرازيلي، زادت الواردات الأسيوية إلى 1.28 مليون برميل يوميًا في أبريل نيسان، ارتفاعًا من 1.13 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار، و840 ألف برميل في فبراير/شباط.

آلية التسعير

تميل أسعار النفط الأميركي والبرازيلي إلى العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط التي تُتَداوَل بحسم عن خام برنت وخام دبي.

وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي، لشهر يونيو/حزيران (2024)، 0.18% لتصل إلى 79.26 دولارًا للبرميل اليوم 14 مايو/أيار، مقابل 83.90 دولارًا لخام دبي أمس.

ويرى الكاتب كلايد راسل أنه بالرغم من ارتفاع تكاليف الشحن، يمكن أن يصل خام الأميركيتين إلى آسيا بصورة أرخص نسبيًا من درجات الخام القادمة من الشرق الأوسط.

لكن ثمة حدود لحجم الشحنات التي تستوردها مصافي التكرير الأسيوية بالنظر إلى أن العديد من المصافي مجهّز لتكرير الخامات المتوسطة والثقيلة مقارنة بالخام الأخفّ مثل الأميركي.

ورغم ذلك، تحاول المصافي الأسيوية -بقوة- الابتعاد عن خامات الشرق الأوسط "قدر الإمكان"، وهو اتجاه ربما يستمر حتى تقرر أرامكو خفض أسعار البيع للحفظ على حصتها بالسوق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى